التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

لسنة 2007

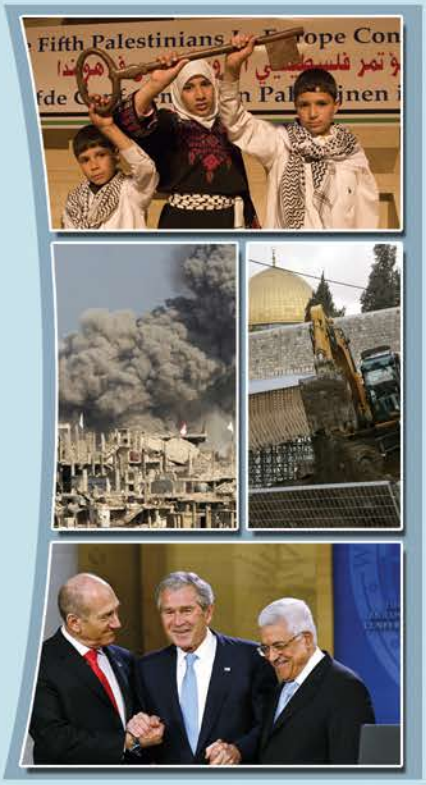

تحرير
د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل السابع

المؤشرات السكانية الفلسطينية

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net الموقع: www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

المؤشرات السكانية الفلسطينية

مقدمة

تمّ في سنة 2007 تنفيذ ثاني تعداد فلسطيني للسكان والمساكن والمنشآت على كامل الأراضي المحتلة سنة 1967 باستثناء المستوطنات، وما زال الشعب الفلسطيني في فلسطين والخارج، وبكافة أطيافهم، ثابتين على مواقفهم في حقّهم بالاستقلال التامّ، والسيادة الكاملة على الأرض والموارد والحدود، والحصول التامّ على حقّهم في العودة، وذلك على الرغم من كل سياسات التهجير والحصار والتجويع. ويزداد الفلسطينيون ثباتاً ويقيناً في أن الاستقرار والسلام في المنطقة لا يتحقق إلا بحصولهم على حقوقهم الوطنية والعودة إلى موطنهم.

أولاً: تعداد الفلسطينيين في العالم

قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال سنة 2007، بتنفيذ تعداده السكاني الثاني في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما فيها محافظة القدس؛ حيث أشارت النتائج إلى أن عدد السكان الإجمالي فيها، حتى تاريخ 2007/12/31، بلغ حوالي ثلاثة ملايين و771 ألف نسمة، وهو يقل بحوالي 244 ألف نسمة عن التقديرات السابقة للجهاز وللسنة نفسها (أربعة ملايين و15 ألف)، ويقلّ بحوالي 179 ألف عن تقديرات السكان لسنة 2006، والتي كان الجهاز يتوقع أن يكون عدد السكان في نهايتها حوالي ثلاثة ملايين و950 ألف نسمة[1]. هذه الفروقات، ما بين التقديرات والواقع، تعود إلى عدة عوامل، أهمها؛ مغادرة أو هجرة بعض الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى دول أخرى نتيجة الإجراءات الإسرائيلية، واستمرار العدوان الإسرائيلي على كل التجمعات الفلسطينية، وإحكام بناء جدار الفصل العنصري، وخاصة في محافظة القدس، ومحاربة المواطنين في لقمة عيشهم، واستمرار المضايقات والحصار الاقتصادي وعملية التجويع على كافة أبناء الشعب الفلسطيني، وخصوصاً في قطاع غزة.

بالتالي، وعلى الرغم من أن انتقال الأفراد من دولة إلى أخرى لن يؤثر على تقديرات عدد الفلسطينيين في العالم، إلا أن التوزيع الجغرافي بين الداخل والخارج سيتأثر إذا استمرت الإجراءات الإسرائيلية بنفس الاتجاه السائد حالياً، المتمثل بزيادة أعداد المغادرين عن القادمين في الضفة الغربية وقطاع غزة. بالتالي، فيمكن القول إنه، وعلى الرغم من استمرار بقاء معدلات النمو السكاني للفلسطينيين أكثر من اليهود، إلا أن السياسات الإسرائيلية تحقق أهدافها العنصرية، وتؤثر على الوضع والتركيب الديموغرافي للفلسطينيين وتوزيعهم باتجاه مغادرة الفلسطينيين لدول أجنبية

أو عربية، قد يكون جزء منها يهدف للإقامة المؤقتة أو الهجرة الدائمة، بالتالي بدلاً من المطالبة بحقّ العودة يتمّ الشروع بإجراءات التوطين في الدول المستضيفة أو التجنس في الدول الأجنبية. والجدول التالي يمثل تقديرات عدد السكان الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة في نهاية عام 2007.

جدول 7/1: عدد السكان الفلسطينيين المقدر في العالم حسب الإقامة حتى 2007/12/31[2]

مكان الإقامة	عدد السكان	النسبة المئوية %
الضفة الغربية وقطاع غزة	3,770,606	36.5
الأراضي المحتلة عام 1948 "إسرائيل"	1,184,468	11.5
الأردن	3,102,463	30
الدول العربية الأخرى	1,690,709	16.3
الدول الأجنبية الأخرى	593,580	5.7
المجموع	**10,341,824**	**100**

يتوزع السكان الفلسطينيون المقيمون في فلسطين التاريخية إلى مقيمين في الأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة 1948 "إسرائيل"، ويبلغ عددهم حوالي مليون و184 ألف نسمة. وحوالي ثلاثة ملايين و771 ألف نسمة مقيمين في الأراضي التي احتلت سنة 1967 "الأراضي الفلسطينية"، والتي تضمّ قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها ذلك الجزء من محافظة القدس، والذي ضمته "إسرائيل" عنوة. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن "إسرائيل" تضمّ أيضاً، بصورة غير قانونية، السكان السوريين المقيمين في هضبة الجولان السورية المحتلة إلى مجموع سكانها.

أما فلسطينيو الشتات فيتركز معظمهم في الدول العربية المجاورة وخاصة الأردن، إذ يقدر عدد الفلسطينيين في نهاية سنة 2007 فيها حوالي ثلاثة ملايين و102 ألف نسمة، ويشكّلون أكثر من ربع الفلسطينيين في العالم، وغالبيتهم العظمى يحملون الجنسية الأردنية، مع ملاحظة أن العديد من الآراء تؤكد أن عدد الفلسطينيين في الأردن هو أكثر من ذلك.

أما باقي الفلسطينيين المقيمين في الدول العربية الأخرى والشتات؛ فيشكلون ما نسبته 22% من مجموع الفلسطينيين في العالم، تتركز معظمها في الدول العربية المجاورة؛ أي في لبنان، وسورية، ومصر، ودول الخليج العربي، وفي الدول الأجنبية، خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، وأمريكا اللاتينية، وكندا، وبريطانيا.

ثانياً: الخصائص الديموغرافية للفلسطينيين:

1. الضفة الغربية وقطاع غزة:

تشير النتائج الأولية لتعداد سنة 2007، إلى أن عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في 2007/12/1 هو حوالي ثلاثة ملايين و762 ألف نسمة، بواقع حوالي مليونين و345 ألف نسمة في الضفة الغربية (أي ما نسبته 62%)، ومليون و417 ألف في قطاع غزة (أي ما نسبته 38%).

كما تشير النتائج الأولية إلى أن عدد الذكور يقدر بحوالي مليون و908 آلاف، بينما عدد الإناث مليون و853 ألف، أي أن نسبة الجنس – عدد الذكور لكل 100 أنثى – تساوي 103، ولا تختلف هذه النسبة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

كما تشير نتائج التعداد الأولية إلى أن متوسط حجم الأسرة هو حوالي 5.8 في الضفة الغربية وقطاع غزة، موزعة إلى 5.5 في الضفة الغربية و6.5 في قطاع غزة. ويقدر عدد الأسر بحوالي 647 ألف أسرة، منها 428 ألف أسرة في الضفة الغربية، وحوالي 219 ألف أسرة في قطاع غزة. بينما بلغ متوسط حجم الأسرة حوالي 6.4 فرداً سنة 1997. لذلك فإنه على الرغم من انخفاض معدلات الخصوبة، إلا أن معدلات التكوين الأسري بقيت مرتفعة نسبياً.

جدول 7/2: عدد السكان والأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى 2007/12/1[3]

المنطقة	عدد السكان			الأسر	متوسط حجم الأسرة
	ذكور	إناث	كلا الجنسين		
الضفة الغربية	1,189,724	1,155,383	2,345,107	427,533	5.5
قطاع غزة	718,708	697,831	1,416,539	219,222	6.5
المجموع	**1,908,432**	**1,853,214**	**3,761,646**	**646,755**	**5.8**

عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى 2007/12/1

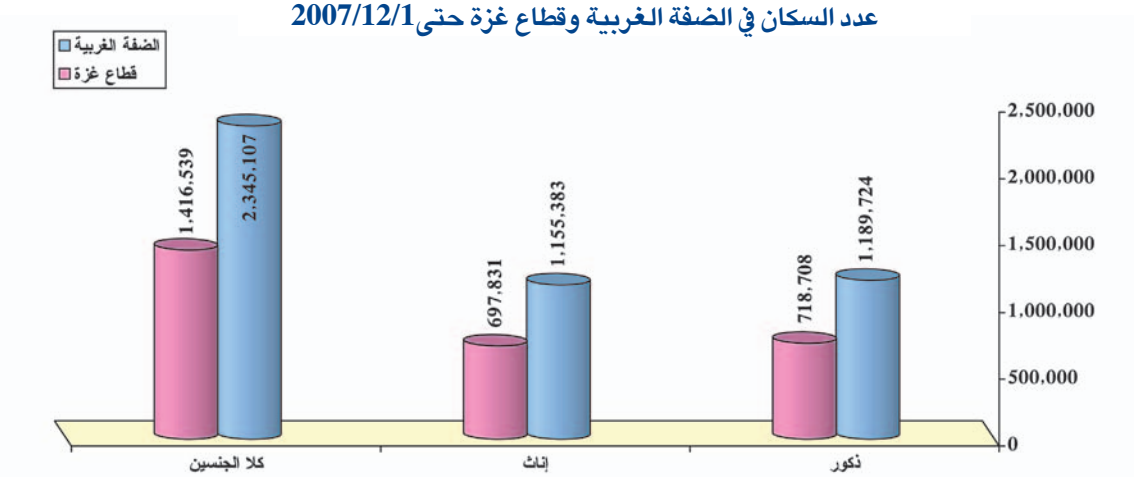

جدول 7/3: عدد السكان ومتوسط حجم الأسرة ونسبة الجنس حسب المحافظة لسنتي 1997 و2007[4]

المحافظة	عدد السكان		متوسط حجم الأسرة		نسبة الجنس	
	1997	2007	1997	2007	1997	2007
الضفة الغربية	**1,873,476**	**2,345,107**	**6**	**5.5**	**103.2**	**103**
جنين	203,026	256,212	5.9	5.3	103.8	103
طوباس	36,609	48,771	6.1	5.3	103.1	102.8
طولكرم	134,110	158,213	5.8	5.3	102.2	101.5
قلقيلية	72,007	91,046	6.1	5.6	105.7	104.7
سلفيت	48,538	59,464	6	5.4	103.6	103.2
نابلس	261,340	321,493	5.9	5.4	103.3	102.3
رام الله والبيرة	213,582	278,018	5.9	5.3	100.4	101.2
القدس	*328,601	362,521	5.4	5.2	102.1	103.3
أريحا والأغوار	32,713	41,724	6.2	5.5	101.7	100.2
بيت لحم	137,286	176,515	5.8	5.3	104.8	103.9
الخليل	405,664	551,129	6.7	6.1	104.9	104.1
قطاع غزة	**1,022,207**	**1,416,539**	**6.9**	**6.5**	**103.1**	**103**
شمال غزة	183,373	270,245	7.2	6.7	103.7	103.7
غزة	367,388	496,410	6.9	6.5	103.6	103.5
دير البلح	147,877	205,534	6.9	6.4	102.4	101.6
خان يونس	200,704	270,979	6.9	6.3	102.5	103.1
رفح	122,865	173,371	6.9	6.5	102	101.8
المجموع	**2,895,683**	**3,761,646**	**6.3**	**5.8**	**103.2**	**103**

*العدد في ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته "إسرائيل" عنوة عام 1967 مبني على تقديرات عدد السكان وليس العدد الفعلي.

عدد السكان حسب المحافظة 2007

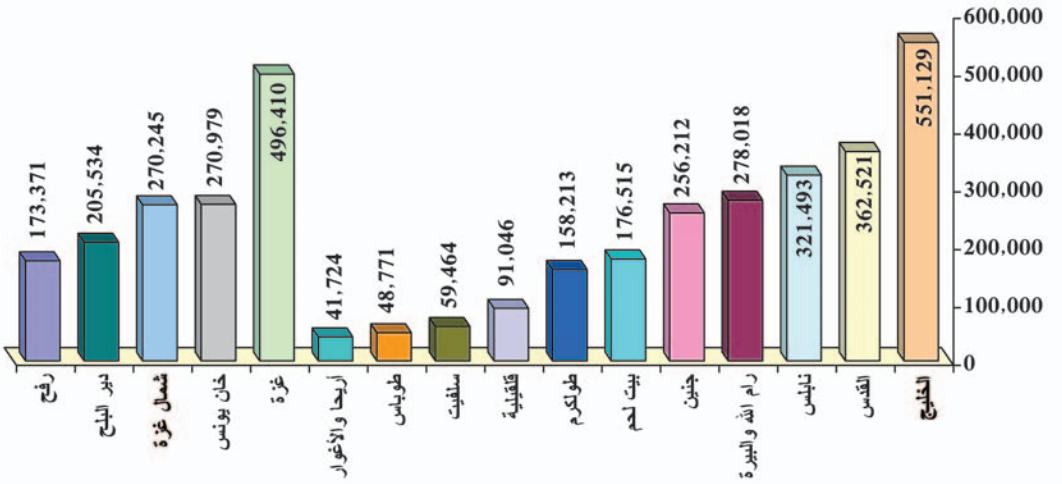

أما حسب المحافظات فيتوزع السكان في 16 محافظة، منها خمس محافظات في قطاع غزة، و11 محافظة في الضفة الغربية؛ حيث تُعدّ محافظة الخليل أكبر المحافظات من ناحية عدد السكان، إذ يقدر عدد سكانها في نهاية سنة 2007 بحوالي 551 ألف نسمة. تليها محافظة غزة، والتي يقدر عدد سكانها بحوالي 496 ألف نسمة. وتأتي في المرتبة الثالثة محافظة القدس، إذ يقدر عدد سكانها بحوالي 363 ألف نسمة في السنة نفسها.

أما أقل المحافظات من حيث عدد السكان فهي محافظات أريحا وطوباس وسلفيت، إذ يقدر عدد سكانها بحوالي 42 ألف نسمة، و49 ألف نسمة، و59 ألف نسمة على التوالي.

يُظهر التوزيع العمري للسكان أن الهرم السكاني هرم ذو قاعدة عريضة ورأس مدبب، بالتالي سيكون الفلسطينيون، ولسنوات قادمة، تحت تأثير الزيادة الطبيعية المرتفعة نوعاً ما، وذلك على الرغم من أن هناك انخفاضاً في معدلات الزيادة الطبيعية، وانخفاضاً في معدلات الخصوبة خلال السنوات الأخيرة. حيث شكل السكان دون سنّ 15 ما مجموعه 45.5% من إجمالي السكان، وشكّل كبار السن ما نسبته 3% فقط. ولم يختلف هذا التوزيع عن سنة 2006؛ حيث شكل السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً حوالي 45.7%، الأمر الذي يبقي معدلات الإعالة العمرية مرتفعة نسبياً (نسبة الإعالة هي مؤشر للأعباء الاقتصادية التي يجب أن يتحملها الجزء المنتج من السكان، أي أنها نسبة الأشخاص في سن الإعالة (أقل من 15 عاماً وأكثر من 64 عاماً) إلى الأشخاص في سن العمل (15–64) بين السكان مضروباً بـ 100).

أما بالنسبة للأطفال الذين تقلّ أعمارهم عن 18 عاماً؛ فتشير معطيات جهاز الإحصاء إلى أن 52.2% من مجموع السكان المقيمين في الضفة والقطاع هم أطفال دون سنّ الـ18، بمعنى أن ما يزيد عن نصف المجتمع الفلسطيني هم من الأطفال. وهذا يدلّ أيضاً على أن التوزيع العمري للسكان يشير إلى أن الشعب الفلسطيني هو شعب فتي.

كما بلغت معدلات الخصوبة الكلية في الضفة والقطاع 4.6 مولوداً لكل امرأة، بواقع 4.2 مولوداً لكل امرأة في الضفة الغربية و5.4 مولوداً لكل امرأة في قطاع غزة. ومن المتوقع أن لا تنخفض معدلات الخصوبة الكلية كثيراً خلال الأعوام القريبة القادمة.

وبلغ متوسط عدد الأبناء المنجبين أحياء للنساء في الفئة العمرية 15–54 سنة في الضفة الغربية وقطاع غزة 4.7 مولوداً، بواقع 4.6 مولوداً في الضفة الغربية وخمسة مواليد في قطاع غزة. ولا يوجد تباينات على مستوى المحافظات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

جدول 7/4: المواليد الأحياء المسجلون حسب المنطقة 1999-2006[5]

المنطقة	السنة									
	1999		2001		2003		2005		2006	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
الضفة الغربية	60,546	60.3	62,535	60.3	61,488	57.7	61,194	55.8	52,265	51.8
قطاع غزة	39,695	39.7	41,245	39.7	44,867	42.3	48,245	44.2	48,588	48.2
الضفة الغربية وقطاع غزة	100,241	100	103,780	100	106,355	100	109,439	100	100,853	100

وبلغ معدل وفيات الرضع في الضفة والقطاع 25.3 لكل ألف ولادة حية، وكان الأعلى في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية (28.8 مقابل 22.9) لكل ألف ولادة حية. بالمقابل بلغ معدل وفيات الأطفال دون سنّ الخامسة 28.2 لكل ألف ولادة حية وكان الأعلى في قطاع غزة أيضاً مقارنة بالضفة الغربية (31.7 مقابل 25.7) على التوالي. ونشير إلى أن الأطفال الذكور الرضع والذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات أقل حظاً في البقاء على قيد الحياة من الإناث. وقد ذكر لؤي شبانة في بيان الإحصاء الفلسطيني الذي صدر في أيار / مايو 2008، أنه خلال العقد المنصرم لم يحصل أي تقدم يُذكر في مجال الحد من وفيات الرضع ووفيات الأطفال دون سن الخامسة[6].

بلغت معدلات التسرب الإجمالية من التعليم لفئة الشباب (15–29) عاماً في الضفة والقطاع

29.4% بين الذكور، و12.6% بين الإناث. وأظهرت النتائج أن السبب الرئيسي لعدم إكمال التعليم بين الأفراد الذكور في هذه الفئة العمرية هو التحصيل العلمي الضعيف، الذي بلغت نسبته 29.5%، بينما كان السبب الرئيسي عند الإناث هو عدم قدرة الأسرة على تغطية مصاريف الدراسة، حيث بلغت نسبته 25.1%.

إن أكثر من نصف النساء الفلسطينيات متزوجات حالياً، بينما 1.3% منهن أرامل، و1.1% مطلقات، و0.2% منفصلات عن أزواجهن، في حين إن 39.3% من النساء عازبات. كما تشير المعطيات إلى أن نسبة السيدات المتزوجات ترتفع بارتفاع عمر السيدة؛ حيث بلغت نسبة السيدات المتزوجات 8.9% من النساء في الفئة العمرية من 15-19 عاماً، مقابل 47% للسيدات في الفئة العمرية 20-24 عاماً.

يرتبط استقرار الزواج بمدى استمراره وتواصله بدون انفصال أو طلاق أو ترمل، وهذا ينعكس بالضرورة على مدى التماسك الأسري والمجتمعي وحسن تربية الأطفال وتنشئة الشباب والترابط الأسري. ويعتبر الزواج الفلسطيني مستقراً إلى حدٍّ كبير؛ حيث إن القليل من حالات الزواج التي لم تستمر وانتهت إما بالطلاق أو الانفصال أو الترمل. ومن الطبيعي أن ترتفع نسب الترمل مع تقدم العمر، حيث بلغت نسبة النساء الأرامل في الفئة العمرية 45-49 عاماً حوالي 6.8%. هذا ولم تختلف كثيراً نسب النساء المتزوجات والعازبات عند المقارنة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة[7].

أما من ناحية الزواج والطلاق في الضفة والقطاع؛ فتشير الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد عقود الزواج قد ازداد من 23,492 عقداً خلال سنة 1997 ليصبح 28,233 عقداً خلال سنة 2006، إلا أن معدلات الزواج الخام قد انخفضت من 8.4 عقداً لكل ألف من السكان سنة 1997 لتصل إلى 7.3 عقداً لكل ألف من السكان سنة 2006، مع العلم أيضاً أن عقود الزواج خلال سنوات الانتفاضة قد انخفضت بصورة ملحوظة، وقد بلغ أدنى حدٍّ لها سنة 2002، إذ كانت 22,611 عقداً فقط.

أما عدد حالات الطلاق فقد بلغت 3,449 حالة سنة 1997، لتصل إلى 3,756 حالة سنة 2006، بينما كانت 4,211 حالة سنة 2005. كما بلغت معدلات الطلاق الخام حوالي 1.2 حالة لكل ألف من السكان سنة 1997، وانخفضت إلى حالة واحدة فقط لكل ألف من السكان سنة 2006[8].

ومن ناحية التركيب الأسري، تظهر النتائج أن نسبة الأسر النووية (الأسرة المؤلفة من زوجين فقط أو من زوجين مع ابن أو ابنة أو أكثر) في ازدياد مستمر على حساب الأسر الممتدة؛ حيث تشير نتائج التعداد السكاني لسنة 1997 أن ما نسبته 73.2% من الأسر هي أسر نووية، في حين أصبحت حسب نتائج المسح الفلسطيني لصحة الأسرة سنة 2006 تساوي 78.1%، بينما حسب نتائج

المسح الصحي الديموغرافي سنة 2004 حوالي 83% من الأسر نووية. بينما كانت حوالي 23% من الأسر ممتدة سنة 1997، وأصبحت 12.6% سنة 2004. أما الباقي في كلا العامين فهي أسر من شخص واحد أو مركبة، والتي لم تشكل التغيرات فيها قِيَماً ملحوظة[9].

2. فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل":

تشير التقديرات المبنية على معدل النمو السنوي البالغ 2.6%، والصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبالاستناد إلى مصادر إسرائيلية، إلى أن عدد السكان الفلسطينيين في "إسرائيل" يقدر في نهاية 2007 بحوالي مليون و184 ألف نسمة، هذا العدد لا يشمل السكان العرب في هضبة الجولان السورية، كما أنه لا يشمل السكان في منطقة J1 من محافظة القدس (أي منطقة القدس الشرقية التي ضمّتها "إسرائيل" إليها)، ولا يشمل العرب اللبنانيين الذين انتقلوا للإقامة المؤقتة في "إسرائيل"؛ حيث أن "إسرائيل" تحصي جميع هذه الفئات ضمن سكانها وضمن العرب ككل.

كما تشير الإحصاءات المتوفرة عن الفلسطينيين في "إسرائيل"[10] إلى أن نسبة الجنس في نهاية سنة 2006 تقدر بحوالي 103.6 ذكراً لكل 100 أنثى، وأن 40.6% منهم دون سنّ 15، بينما بلغت نسبة كبار السن، والذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر 3.1%، وبلغ معدل الخصوبة الكلي 3.68 مولوداً لكل امرأة سنة 2006، ومعدل المواليد الخام 27.9 مولوداً لكل ألف من السكان سنة 2006. كما بلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية حوالي 5.09 فرداً.

أما معدل الوفاة الخام فقد بلغ 2.8 حالة وفاة لكل ألف من السكان سنة 2006. في حين بلغ معدل وفيات الأطفال الرضّع حوالي 7.6 حالة وفاة لكل ألف مولود حي سنة 2006، بينما كان سنة 2005 حوالي ثماني حالات وفاة لكل ألف مولود حي. أما نسبة الأمية بين الفلسطينيين الذين يتجاوزون الـ 15 سنة فأكثر في "إسرائيل" سنة 2006، فقد بلغت 6.1%، بينما بلغت نسبة الحاصلين على شهادة البكالوريوس فأعلى 7.9%.

3. الأردن:

يُقدّر عدد السكان الفلسطينيين في الأردن بحوالي ثلاثة ملايين و102 ألف نسمة، وذلك بناء على تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لسنة 2007. وحسب إحصاءات وكالة الأمم المتحدة لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، فإن هناك مليوناً و903,490 مليونا لاجئاً فلسطينياً مسجلون لديها في الأردن، وذلك بتاريخ 2007/12/31، ويشكلون 377,300 عائلة، ويعيش حوالي 17.5% منهم في المخيمات[12].

مع ملاحظة أن هناك عدداً كبيراً من الفلسطينيين في الأردن غير مسجلين كلاجئين لأسباب مختلفة؛ حيث أن 13% من سكان المخيمات في الأردن غير مسجلون لدى وكالة الغوث، وأن حوالي 95% من الفلسطينيين المقيمين في الأردن يحملون الجنسية الأردنية.

تبلغ نسبة السكان دون سنّ الـ 15 من العمر حوالي 41.7% من مجموع السكان الفلسطينيين، بينما تبلغ نسبة الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر حوالي 4.2%، وبلغ معدل الخصوبة الكلي للفلسطينيين في الأردن 4.6 مولوداً لكل امرأة، وبلغت نسبة الإعالة للفلسطينيين في الأردن 85.4 في سنة 2000.

4. سورية:

يبلغ عدد السكان الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا كلاجئين، بتاريخ 2007/12/31، ومقيمين في سورية 451,467 نسمة يشكلون 109,565 عائلة[13].

ويعيش حوالي 26.9% منهم في المخيمات. وحسب معطيات المجموعات الإحصائية السورية يقيم 68.8% منهم في العاصمة دمشق والمخيمات القائمة في ضواحيها، كما أن عدد اللاجئين المذكور أعلاه لا يشمل الفلسطينيين الذين هُجِّروا إلى سورية عامي 1967 و1970؛ لأن معظمهم غير مسجلين في قيود الوكالة[14].

وتشير مصادر الإحصاء الفلسطيني إلى أن 95.6% من سكان المخيمات مسجلين لدى وكالة الغوث كلاجئين، وأن نسبة الأفراد دون سنّ الـ 15 من العمر لسنة 2006 تقدر بحوالي 33.1%، وأن 4.3% من السكان تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر. وبلغ معدل المواليد الخام 18 مولوداً لكل ألف من السكان الفلسطينيين، وبلغ معدل الخصوبة الكلي للنساء الفلسطينيات في سورية 2.4 مولوداً لكل امرأة سنة 2006، بينما كانت 3.5 مولوداً لكل امرأة سنة 2001. كما تشير هذه المصادر إلى أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في سورية تقدر بحوالي 4.9 فرداً.

5. لبنان:

يبلغ عدد السكان الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا كلاجئين، بتاريخ 2007/12/31، ومقيمين في لبنان 413,962 نسمة يشكلون 108,676 عائلة. ويعيش حوالي 53% منهم في المخيمات. كما أن متوسط حجم الأسرة للفلسطينيين في لبنان بلغ 3.8 فرداً، وهو أقل من متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في الداخل والأردن وسورية.

كما بلغ معدل الخصوبة الكلي 2.3 مولوداً لكل امرأة سنة 2006، مقارنة مع 3.5 مولوداً لكل امرأة لسنة 1999. أما باقي الخصائص فلم تتوفر معلومات محدّثة تغطي سنة 2007؛ حيث بلغت

نسبة الجنس للفلسطينيين في لبنان حوالي 98.5 ذكراً لكل 100 أنثى. أما نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً فتساوي 33%، بينما بلغت نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر 5.5%، وهي نسبة مرتفعة من كبار السن مقارنة بباقي الفلسطينيين في المناطق الأخرى. وبلغ معدل المواليد الخام 16.3 مولوداً لكل ألف من السكان لسنة 2006.

6. العراق:

مرت أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق بتطورات وتغيرات كثيرة منذ بداية اللجوء سنة 1948، وتشير الإحصائيات إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين خرجوا سنة 1948 بلغ نحو 4,300 لاجئ فلسطيني[15]، وقد رفضت السلطات العراقية آنذاك إدراجهم ضمن سجلات وكالة الأونروا، وتكفّلت السلطات العراقية برعايتهم؛ وهو ما جعلهم عرضة للتحولات السياسية في العراق.

أوكلت السلطات العراقية مهمة رعاية اللاجئين الفلسطينيين إلى وزارة الدفاع، ثم أنشأت وزارة الشؤون الاجتماعية العراقية "مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين في العراق" لرعايتهم. وقد عرّفت المديرية اللاجئ بأنه "الإنسان الفلسطيني الذي هاجر من بلده المحتل عام 1948، ودخل العراق وأقام فيه قبل 1958/9/25". وهو ما أدى إلى استثناء الفلسطينيين الذين قدموا إلى العراق بعد هذا التاريخ المذكور من سجلات السلطات العراقية، أضف إليهم عدداً كبيراً من الفلسطينيين الذين قدموا إلى العراق من الكويت إبان حرب الخليج الأولى سنة 1991. وحسب إحصائيات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فقد بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في العراق سنة 2003، بعيد احتلال العراق، ما بين 35 – 40 ألف فلسطيني[16].

تعرض اللاجئون الفلسطينيون بعد الاحتلال الأمريكي للعراق إلى عمليات تهجير قسري، من خلال عمليات الخطف والقتل والدعوة المباشرة لترك العراق من قبل الميليشيات العراقية، مما أدى إلى هروب آلاف الفلسطينيين من بيوتهم، وتوزعهم في عدد من الدول العربية والأجنبية، ممن قَبِلت استضافتهم. فقد توزع اللاجئون الفلسطينيون الخارجون من العراق على أربعة مخيمات، مخيم الوليد وضمّ 500 لاجئ، والتنف وفيه 356 لاجئاً، والهول وفيه 305 لاجئين، وهذه المخيمات الثلاثة تقع على الحدود العراقية السورية. أما المخيم الرابع فهو مخيم الرويشد على الحدود العراقية الأردنية، هُجِّر إليه 1,200 لاجئ، عاد منهم 500 لاجئ إلى بغداد، وأدخلت الحكومة الأردنية 350 لاجئاً من المتزوجين من أردنيات وبقي فيه 350 لاجئاً. كما استضافت اليمن خمسة آلاف لاجئ

فلسطيني والسودان 1,700 لاجئ، ومنحت كندا حقّ اللجوء لـ 46 آخرين[17]. كما وافقت تشيلي على استقبال 117 فلسطينياً عالقاً على الحدود العراقية السورية[18]، فيما قبلت البرازيل استقبال 120 لاجئاً. كما استقبل عدد من الدول الإسكندينافية بعض الحالات الإنسانية. وحسب تصريح للدكتور أسامة الشنار، مدير دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية، في آذار / مارس 2008، فإن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين ما زالوا في العراقية يبلغ نحو 15 ألف لاجئ[19].

وتجدر الإشارة إلى أن عدد الهاربين من العراق ما يزال في ارتفاع، بسبب استمرار عمليات الخطف والتعذيب والقتل، الرامية إلى إرهاب الفلسطينيين، ودفعهم إلى ترك العراق؛ فقد سجلت سنة 2007 استشهاد 45 فلسطينياً في العراق، مقارنة مع استشهاد 101 وتهجير 1,200 فلسطيني في سنة 2006، والجدول التالي يوضح عدد الذين استشهدوا من فلسطيني العراق منذ احتلال العراق[20].

جدول 7/5: عدد الشهداء الفلسطينيين في العراق 2003-2007

السنة	عدد الشهداء
2003	11
2004	20
2005	25
2006	101
2007	45

تُمثِّل أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق، في السنوات الأخيرة، أحد أكثر نماذج اللجوء الفلسطيني بؤساً. لقد مثَّلوا الحلقة الأضعف في بلدٍ تجتاحه الفوضى، وصاروا ضحية صراعات طائفية وسياسية وإقليمية، لم يكونوا جزءاً منها، لكنهم دفعوا ثمنها غالياً. وكانت مأساة إغلاق معظم البلدان العربية في وجوههم دليلاً على حاجة العجز واللامبالاة وضيق الأفق، وعدم مراعاة الحد الإنساني الأدنى لإخوة في الدين والعروبة، لأنظمة طالما تغنّت برعايتهم وحمايتهم ونصرتهم.

7. مقارنات عامة بين الفلسطينيين:

الجدول المقارن التالي يمثل ملخصاً لأهم المقارنات الرئيسة لبعض المؤشرات الديموغرافية بين الفلسطينيين لسنة 2006 (ما لم يذكر خلاف ذلك بين قوسين).

جدول 7/6: ملخص لبعض المؤشرات الديموغرافية للفلسطينيين

حسب مكان الإقامة لسنة 2006[21]

المؤشر	الضفة الغربية	قطاع غزة	مجموع الضفة والقطاع	"إسرائيل"	الأردن	سورية	لبنان
نسبة الأفراد 15 عاماً فأقل %	43.9	48.7	45.7	40.6	41.7 (2000)	33.1	33
نسبة الأفراد 65 عاماً فأكثر %	3.3	2.6	3	3.1	4.2	4.3	5.5
نسبة الإعالة (لكل 100 من الأفراد 15-64 عاماً)	89.4	104.9	94.9	77.6	85.4 (2000)	59.7	62.6
نسبة الجنس (ذكر لكل 100 أنثى)	103 (2007)	103 (2007)	103 (2007)	103.6	-	102.3 (2005)	98.5
معدل المواليد الخام (مولود لكل ألف من السكان)	33.7	41.7	36.7	27.9	-	18	16.3
معدل الوفاة الخام (حالة وفاة لكل ألف من السكان)	4	3.8	3.9	2.8	-	3.3 (2001)	-
معدل الخصوبة الكلي (مولود لكل امرأة)	4.2	5.4	4.6	3.68	4.6 (2000)	2.4	2.3
معدل الزيادة الطبيعية %	3	3.8	3.3	2.51	-	2 (2002)	-
متوسط حجم الأسرة (فرد لكل أسرة)	5.5 (2007)	6.5 (2007)	5.8 (2007)	5.09	6.2 (2000)	4.9	3.8

ملاحظة: العلامة (-) تعني غير متوفر.

من خلال الجدول السابق، وعلى الرغم من اختلاف الإسناد الزمني لبعض المؤشرات، ومع العلم أن معظم المؤشرات السكانية قد بقيت كما هو الحال في سنة 2006، إلا أنه يمكن ملاحظة عدة أمور أهمها:

- إن معدلات المواليد الخام هي أعلى ما يكون في قطاع غزة والضفة الغربية، وأدناها في لبنان وسورية، الأمر الذي يشكل ضغوطاً سكانية على قطاع غزة بالذات، وهي المنطقة الجغرافية ذاتها التي تعتبر الكثافة السكانية فيها من أعلى المناطق في العالم.
- يلاحظ أن المجتمع الفلسطيني مجتمعٌ فتي، إلا أن توزيعه العمري يختلف حسب الإقامة اختلافاً واضحاً، حيث يتبين أن نسبة الأفراد، الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً فأقل في قطاع غزة تشكل أعلى نسبة، تليها الضفة الغربية، الأمر الذي يجعل نسبة الإعالة فيهما أعلى نسبة، مما يضيف أعباء اقتصادية كبيرة على معيلي أفراد الأسر في هذه المناطق في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، بينما تشكل كل من سورية ولبنان أدنى نسبة إعالة، يرافق ذلك أن أعلى نسبة لكبار السن (65 عاماً فأكثر) تتواجد في لبنان وأدنى نسبة في قطاع غزة.
- أن نسبة الجنس في جميع مناطق إقامة الفلسطينيين تزيد عن 100 باستثناء لبنان، الأمر الذي قد يعود لهجرة الذكور بنسبة أكبر من هجرة الإناث، ولارتفاع معدلات الوفيات بين الذكور خلال العقود الماضية.
- إن ارتفاع معدلات المواليد في قطاع غزة يؤدي أيضاً إلى ازدياد نسبة السكان فيها من مجموع السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي يستدعي مراعاة ذلك من قبل المخططين ومتخذي القرار في هذه المناطق. ففي سنة 1997 كانت نسبة سكان قطاع غزة تساوي 35.7%، بينما أصبحت في نهاية سنة 2007 تقدر بحوالي 37.7%، بناء على النتائج الأولية لتعداد سنة 2007.
- يلاحظ أن معدل المواليد الخام في سورية كان سنة 2001 يساوي 23.3 مولوداً لكل ألف من السكان، وانخفض ليصل إلى 18 مولوداً لكل ألف من السكان سنة 2006.
- يلاحظ أن معدل الوفاة الخام متقاربة، وبقيت على ما هو الحال في سنة 2006، حيث إن أعلاها في الضفة الغربية وقطاع غزة وأدناها في "إسرائيل"، ويعود ذلك بصورة أساسية إلى الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته وسياساته العنصرية المتعاقبة لعدة عقود، وخاصة عمليات القتل التي تمارسها، إضافة للتحسن الملحوظ في الخدمات الصحية في "إسرائيل" مقارنة بمثيلاتها في المناطق الأخرى، وعدم الاهتمام بالنواحي الصحية من قبل "إسرائيل" في الضفة والقطاع. بل إن هناك مؤشرات تدلّ على ممارستها، وبصورة مستمرة، لوسائل

التنظيف العرقي ضدّ العرب في فلسطين، بما في ذلك "الترانسفير" والإجراءات التي تجبر الفلسطينيين للهجرة الطوعية، أو عدم قدرتهم على العودة، أو حتى من خلال التأثير على القدرة الفسيولوجية على الإنجاب للنساء الفلسطينيات[22].

- يلاحظ أن متوسط حجم الأسرة بقي مرتفعاً في الضفة والقطاع، وخاصة في قطاع غزة، حيث يصل إلى 6.5 فرداً للأسرة، بينما يبلغ في الضفة الغربية 5.5 فرداً فقط. إلا أن أدنى متوسط لحجم الأسرة كان في لبنان وسورية و"إسرائيل".
- إن معدلات الزيادة الطبيعية ستبقى مرتفعة نسبياً بين الفلسطينيين مقارنة بالمجتمعات المجاورة، وستبقى أعلى من 2.5% خلال العقد القادم.

ثالثاً: اللاجئون الفلسطينيون

إن مفهوم اللجوء وقياسه معضلة أساسية للباحثين في الموضوع[23]، ويعود ذلك أساساً لعوامل كثيرة جداً؛ منها تعدد الحروب والصراعات التي اجتاحت المنطقة خلال القرن الماضي، وخاصة حرب عام 1948، وحرب عام 1967، وما أعقبهما من احتلال كل فلسطين، والانتفاضة المباركة (1987-1990)، وانتفاضة الأقصى (2000-2005)، وتعدد الجهات المُسيطِرة على المناطق الفلسطينية منذ الانتداب البريطاني، وتبعية الضفة الغربية للأردن خلال الفترة 1948–1967. هذا فضلاً عن تشتت الفلسطينيين في بقاع الأرض، وحصولهم على جنسيات دول مختلفة.

فإذا أخذنا بافتراض أن عدد اللاجئين هم المسجلون فعلاً في سجلات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، فإن عدد اللاجئين المسجلين حتى تاريخ 2007/12/31 يبلغ أربعة ملايين و562,820 لاجئاً، كما يبين الجدول 7/7، مع وجود الملاحظة التالية من قِبَل الأونروا على هذه المعلومات "ترتكز الأرقام على سجلات الأفراد التي تحدث بانتظام، غير أن التسجيل لدى الوكالة اختياري، ولا تمثل هذه الأرقام سجلاً دقيقاً للتعداد السكاني"[24].

جدول 7/7: عدد اللاجئين الفلسطينيين من الأفراد والمواليد والعائلات المسجلين في الأونروا حسب المنطقة حتى 2007/12/31[25]

المنطقة	عدد الأفراد الكلي	متوسط حجم الأسرة	عدد العائلات	عدد المخيمات	عدد الأفراد في المخيمات	نسبة الأفراد المقيمين في المخيمات %
الضفة الغربية	745,776	3.86	193,091	19	189,787	25.45
قطاع غزة	1,048,125	4.57	229,108	8	491,636	46.9
لبنان	413,962	3.81	108,676	12	219,201	52.95
سورية	451,467	4.12	109,565	9	121,898	27
الأردن	1,903,490	5.05	377,300	10	332,948	17.49
المجموع	**4,562,820**	**4.48**	**1,017,740**	**58**	**1,355,470**	**29.7**

عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الأونروا حسب المنطقة حتى 2007/12/31

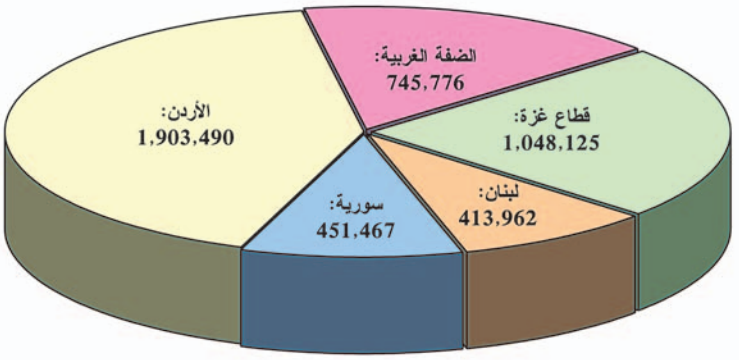

عدد الأفراد المقيمين في المخيمات والمسجلين في الأونروا حسب المنطقة حتى 2007/12/31

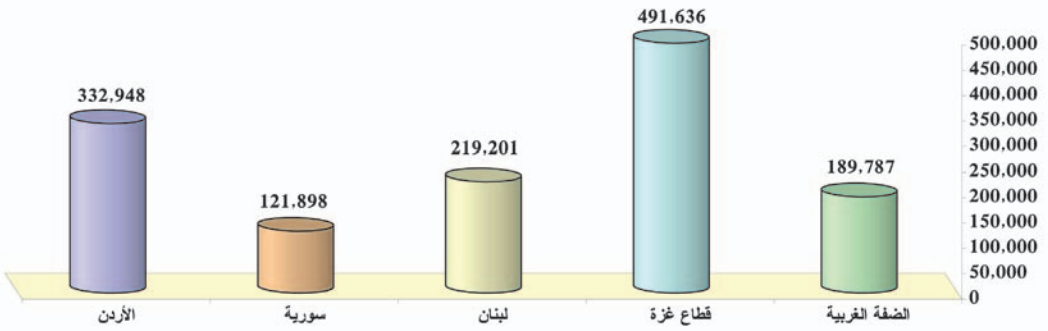

يلاحظ من الجدول السابق أن عدد اللاجئين المسجلين في مناطق عمليات الأونروا الخمسة حتى 2007/12/31 يقدر بحوالي 4.6 مليون نسمة، يقيم حوالي 41.72% منهم في الأردن، و39.31% منهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 (موزعين إلى 22.97% في قطاع غزة و 16.34% في الضفة الغربية) والباقي 18.97% مسجلون في سورية ولبنان.

ولا بدّ من التنويه هنا إلى أن الدخول في تقديرات للسكان الفلسطينيين في كل دولة من دول العالم الأخرى يشوبه العديد من القصورات والاعتبارات والعوامل، والتي يصعب التنبؤ بها بدقة مقبولة، الأمر الذي يعرضها للاختلافات من فترة لأخرى بصورة تفقدها الهدف المرجو منها.

فبناء على نتائج المسح الشامل الذي نفذه المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين "بديل" BADIL Resource Center لعامي 2006-2007، بهدف تسليط الضوء على القضايا والتحديات المتعلقة باللاجئين والمُهجّرين الفلسطينيين، هناك سبعة ملايين لاجئ فلسطيني في العالم في منتصف سنة 2007، بالإضافة إلى 450 ألف مهجر فلسطيني، أي ما نسبته 70% من مجمل تعداد الشعب الفلسطيني الذي قدّره بـ 10.1 مليون فلسطيني. في حين ما يزال الوضع القانوني لنحو 400 ألف فلسطيني إضافي غير واضح ومن المرجح أن يكونوا لاجئين أيضاً[26].

أما إذا نظرنا إلى عدد اللاجئين المسجلين خلال السنوات السابقة أي في الفترة 1970-2007 فنجد أن عددهم كان مليون و425,219 لاجئاً مسجلاً في منتصف سنة 1970، وبلغ عددهم أربعة ملايين و504,169 لاجئاً مسجلاً في منتصف سنة 2007، فيمكن حساب معدل النمو السنوي الثابت للسكان اللاجئين المسجلين خلال الفترة المذكورة، ونجد أنه يساوي 3.16% سنوياً، وباستخدام هذا المعدل وبافتراض ثباته للمستقبل لأنه محسوب لفترة طويلة جداً، فإن عدد اللاجئين المسجلين سيتضاعف خلال ما يقارب 22 عاماً.

رابعاً: اتجاهات النمو السكاني

بعد صدور النتائج الأولية لتعداد سنة 2007 في الضفة الغربية وقطاع غزة، أصبح لدينا نتائج تعدادين فعليين. وبالتالي أصبح بالإمكان حساب معدلات النمو بصورة دقيقة، باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس، والذي ضمته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للأراضي الفلسطينية سنة 1967.

بناء على ذلك فإن معدلات النمو السكاني للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة تصبح 2.85% سنوياً خلال السنوات العشر الأخيرة 1997-2007، ويمكن وصفها بأنها مرتفعة نوعاً ما مقارنة بمعدلات النمو السكاني لمعظم الشعوب الأخرى، إلا أنها متناقصة بصورة بطيئة مع الزمن نتيجة للعوامل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتداخلة. وفي الوقت

نفسه فإنها تختلف عما كان متوقعاً في الإسقاطات السكانية السابقة لجهاز الإحصاء، حيث كان معدل النمو سنة 1997 حوالي 4% ومتوقع أن ينخفض إلى 3.3% سنة 2006، وإلى 2.8% سنة 2015. إلا أن هذا المعدل انخفض بمعدل وسطي خلال الفترة ما بين التعدادين 1997-2007 ليصبح 2.85%. هذه المعطيات تشير إلى أنه خلال العقد الماضي انخفض معدل النمو بقيمة 1.15%. ويعود ذلك أساساً للأسباب التي ذكرت آنفاً، والتي تشكل مغادرة بعض الفلسطينيين أو هجرتهم للخارج السبب الرئيس، لذلك فإن مجموع الفلسطينيين لن يتأثر بالمغادرة أو الهجرة، بل يتأثر بالتوزيع الجغرافي فقط.

أما على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، وبافتراض أن صافي الهجرة صفر، فإن معدلات النمو السكاني السنوية قد انخفضت خلال الفترة 1997-2007 في الضفة الغربية من 3.6% إلى 2.53%، بينما في قطاع غزة فقد انخفضت المؤشرات نفسها من 4.1% إلى 3.32% سنوياً.

هذا الأمر يُمكِّننا من القول بأنه وعلى الرغم من تناقص معدلات النمو السكاني السنوية المتوقعة إلا أن هناك استمراراً لتزايد السكان والكثافة السكانية في قطاع غزة بصورة أكبر نسبياً منها في الضفة الغربية، بمعنى ازدياد نسبة السكان في قطاع غزة (على افتراض أن صافي الهجرة يساوي صفر).

أما إذا افترضنا أن صافي الهجرة لم يكن صفراً إلا قبل سنة 2000، وأن عدد الذين غادروا الضفة والقطاع في الفترة 2000-2007 (ممن لم يتم احتسابهم في تعداد 2007) كان 230 ألف تقريباً، حسبما تشير بعض التقديرات؛ فإن الانخفاض الحقيقي في معدلات النمو السكاني سيكون مختلفاً. وبناء على هذه الفرضية فإذا ما احتسبنا عدد المهاجرين أو المغادرين من الضفة والقطاع (230 ألفاً) مع العدد الكلي لإحصاء 2007 البالغ حوالي ثلاثة ملايين و771 ألف فإن المجموع سيكون حوالي أربعة ملايين نسمة. وإذا ما علمنا أن عدد السكان حسب احصاء سنة 1997 كان مليونان و896 ألف، فإن نسبة النمو السكاني الحقيقية ستكون 3.285% مع العلم أن هذه النسبة هي نسبة تقديرية؛ لكنها على الأقل تفيد بشكل أكبر في معرفة النسبة الفعلية للنمو السكاني، ومعدلات الخصوبة، وغير ذلك. وهو ما يعني أنه يجب على السلطات الفلسطينية العمل على تثبيت الفلسطينيين وصمودهم في أرضهم، بالتوازي مع الحفاظ على معدلات نموّهم السكانية.

تعدّ الخصوبة والوفيات والهجرة المكونات والعناصر الأساسية للتغير والنمو السكاني في أي دولة أو منطقة. فمن ناحية الهجرة فإنها لا تؤثر على تقديرات مجموع السكان الفلسطينيين في العالم، بل تؤثر على توزيعهم المكاني ومكان إقامتهم، لذلك تنحصر العوامل المؤثرة على اتجاهات النمو السكاني الحقيقية في معدلات الخصوبة والوفيات واتجاهاتها للمجتمعات الفلسطينية في العالم.

تشير البيانات الصادرة عن مركز الإحصاء الفلسطيني إلى أن معدلات الخصوبة في الضفة الغربية وقطاع غزة قد انخفضت خلال العقد الأخير 1997-2007؛ حيث بلغ معدل الخصوبة الكلية 6.04 مولوداً بالاستناد إلى بيانات التعداد السكاني 1997، ثم أصبح 4.6 مولوداً سنة 2006[27].

أما على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، فيلاحظ أن هناك فروقاً ملحوظة في معدلات الخصوبة بينها، حيث تشير المصادر السابقة نفسها إلى أن معدل الخصوبة الكلية في الضفة الغربية قد انخفض من 5.6 مولوداً سنة 1997 ليصبح 4.2 مولوداً سنة 2005. بينما انخفض في قطاع غزة من 6.9 مولوداً إلى 5.4 مولوداً في الفترة نفسها. أما معدلات الزيادة الطبيعية السنوية للسكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع فقد انخفضت من 3.8% إلى 3.3% خلال الفترة 1997-2006، رافق ذلك انخفاض في معدلات المواليد الخام من 42.7 مولوداً لكل ألف من السكان ليصبح 36.7 مولوداً لكل ألف من السكان خلال الفترة نفسها.

أما الفلسطينيون في العالم، الذين يقدر عددهم بحوالي عشرة ملايين و350 ألف نسمة في نهاية سنة 2007، بينما كان يقدر عددهم بحوالي 10.1 مليون نسمة في نهاية سنة 2006؛ فإن معدل النمو السنوي للفلسطينيين في العالم يساوي 2.5%. لهذا فإنه من المتوقع استمرار زيادة عددهم بصورة ملحوظة سنوياً، وبصورة أعلى من زيادة اليهود، إلا أن معدلات النمو السنوي تتناقص بصورة أكبر بقليل مما كان متوقعاً خلال العقدين القادمين (بمعنى زيادة عدد السكان الكلي لكن بمعدلات نمو سنوية متناقصة). بالتالي فإن أفضل تقدير لعدد الفلسطينيين في العالم خلال العقدين القادمين هو المبني على افتراض أن معدل النمو السكاني السنوي للفلسطينيين في العالم (بما فيها فلسطين التاريخية) يساوي 2.5%، بينما في فلسطين التاريخية فيساوي 2.8% سنوياً. وبناء على ذلك فإن عدد السكان الفلسطينيين المقدر في العالم نهاية عام 2015 يساوي حوالي 12.6 مليون نسمة، وعددهم في نهاية عام 2020 يساوي حوالي 14.3 مليون نسمة، وهي تقل بصورة قليلة جداً عن ما كان مقدراً في العام الماضي[28]. كما يتوقع أن يتضاعف السكان الفلسطينيون في العالم بناء على هذه الفرضية سنة 2034 ليصبح عددهم حوالي 20 مليون نسمة.

وأظهرت معطيات دراسة أجراها معهد القدس للدراسات الإسرائيلية Jerusalem Institute for Israel Studies (JIIS) بمناسبة مرور 40 عاماً على احتلال القدس، أن وتيرة الزيادة السكانية للعرب في المدينة المحتلة تصل إلى ضعفي الزيادة لدى اليهود. وبناءً عليه، فإنه يتوقع أن يتساوى العرب عددياً مع اليهود بحلول عام 2035، إذا ما حافظ العرب على وتيرة زيادتهم الحالية.

وتشهد مدينة القدس الشرقية منذ احتلالها في العام 1967 عملية تهويد ممنهجة، يشارك فيها رجال أعمال يهود إسرائيليون وأمريكيون، تهدف إلى شراء العقارات العربية، وتهجير ساكنيها ولو بالقوة، إضافة إلى منع تشييد منازل جديدة[29].

عانى اللاجئون الفلسطينيون في العراق من مصاعب هائلة، نتيجة الصراعات والتجاذبات السياسية والطائفية، ونتيجة الاحتلال الأمريكي. في الصورة الملتقطة في 2007/5/14 جانب من مخيم التنف للاجئين الفلسطينيين على الحدود العراقية مع سورية، حيث ينتظر اللاجئون السماح لهم بالاستقرار في بلدان أخرى. (رويترز)

صورة للمؤتمر الخامس لفلسطينيي أوروبا الذي عقد في مدينة روتردام بهولندا في 2007/5/5. والمؤتمر يعكس تزايد الأنشطة المرتبطة بحق العودة، وسط الفلسطينيين في أوروبا.

المفتاح أصبح رمزاً لحق العودة، تتوارثه أجيال الفلسطينيين، التي تزداد وعياً وإصراراً مع مرور الزمن.
الصورة لأطفال فلسطينيين شاركوا في مؤتمر فلسطينيي أوروبا الخامس بهولندا في 2007/5/5.

خامساً: الجدل حول تقدير عدد السكان الفلسطينيين داخل حدود فلسطين التاريخية خاصة في الضفة والقطاع

ما كادت تهدأ السجالات والمناقشات الساخنة التي سادت في "إسرائيل" منذ النصف الأول من سنة 2005 حول ما يسمى بالخطر الديموغرافي في "إسرائيل"، حتى بدأت من جديد، في مطلع 2008، تدور بعض النقاشات بعد إصدار النتائج الأولية لتعداد سنة 2007. وكانت هذه السجالات تتعلق بعدد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي شاركت وسائل الإعلام فيها بكثافة؛ حيث ادّعت بعض المصادر الإسرائيلية أن الرقم المتعلق بعدد السكان المقدر لسنة 2004، من قبل جهاز الإحصاء الفلسطيني، والبالغ 3.8 مليون نسمة، لا يتجاوز فعلاً 2.4 مليون نسمة فقط، أي بنقص مقداره 1.4 مليون نسمة[30].

أما السجالات الحالية فأعادت الكرة من الجهات نفسها والأسماء نفسها بعد نشر النتائج الأولية لتعداد سنة 2007، والذي تشير معطيات الإحصاء إلى أن عدد السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 هو حوالي ثلاثة ملايين و771 ألف نسمة. في الوقت نفسه تتباين الاتجاهات والافتراضات والسياسات على أرض الواقع حسب المرحلة والهدف المعلن والهدف المبطن في كل مرحلة من مراحل الصراع الفلسطيني، لأن الصراع يشكل لكل من اليسار واليمين الإسرائيلي سلاحاً ذا حدين، كلاهما ينبع من منطلقات الفكر الصهيوني وإقامة دولة "إسرائيل" ذات الأغلبية اليهودية على أرض فلسطين من البحر إلى النهر.

في الوقت نفسه بقيت السجالات نفسها بين الإسرائيليين عقيمة؛ لأنها تخلط ما بين السياسة والمهنية الإحصائية، وما بين الأوهام والحقائق، إلا أنها تدور حول محورين كلاهما نابع من نظرة عنصرية ولتحقيق أهداف سياسية على الأرض.

المحور الأول يتمثل بمحاولة يائسة بالتشكيك بالرقم الإحصائي الفلسطيني، السابق الذكر، والذي يقوده يورام أتينغر Yoram Ettinger. وقد نشر موقع المشهد الإسرائيلي مقالاً بعنوان "تضخيم منهجي وأخطاء متراكمة". حيث وردت فيه الكثير من المغالطات والأخطاء الفنية؛ إذ يقول:

> ليس هناك ما يدعو (إسرائيل) إلى التخوف في أعقاب معطيات الإحصاء الفلسطيني لسنة 2007، التي أعلن عنها أخيراً. وخلافاً لمعطيات الإحصاء المنشورة؛ فإن عدد "عرب يهودا والسامرة" (الضفة الغربية) يبلغ 1.5 مليون نسمة لا 2.2 مليون كما أعلن، كذلك فإن عدد "عرب غزة" الذي أعلن عنه ليس دقيقاً، فهو يبلغ 1.1 مليون لا 1.5 مليون نسمة. [إن] معطيات تعداد السكان الفلسطينيين الأخير ليس لها أي أساس من الصحة، حسبما يتضح من فحص منهجي للتوثيق الفلسطيني والإسرائيلي والدولي للولادات والوفيات ومعطيات الهجرة.

ويتابع قوله "كذلك شمل تعداد سنة 1997 "عرب القدس" حملة الهويات (الزرقاء) الإسرائيلية، الذين تشملهم عادة إحصاءات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، وبالتالي لا يجوز عدهم مرتين... من هنا يمكن القول إن معطيات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني المتعلق بـ"عرب يهودا والسامرة" مضخمة بنسبة 53%".

ويختتم مقاله بالقول:

> لا شكّ في أن هناك مشكلة ديموغرافية قائمة، لكن الأمر لا يصل إلى حدّ الحديث عن سيف ديموغرافي مصلت على رقبة الدولة اليهودية. فاتجاهات الولادة والوفيات والهجرة تُظهر أن الديموغرافيا تحولت إلى ذخر استراتيجي (وليس عبئاً استراتيجياً كما كان عليه الحال فيما مضى) يحسن ويطور قدرة المناورة الأمنية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية لدى "الحمائم والصقور" الإسرائيليين على حدٍّ سواء[31].

هذه الادعاءات تمّ الردّ على معظمها في التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006، أما من ناحية القدس وعدّها مرتين فإن الإحصاء الإسرائيلي، هو الذي يقوم بعدها خطأ؛ لأنها أرض محتلة سنة 1967 حسب القوانين الدولية، بالتالي على الإحصاء الإسرائيلي أن يخفِّض عدد سكان القدس لديه وأن لا يعدها مرتين.

أما من ناحية ما يدعيه بأن هناك زيادة بحوالي 1.1 مليون نسمة في الضفة وغزة، فإن ما يدّعيه ليس له أساس من الصحة. مع العلم بأن نتائج التعداد الأولية تشير إلى انخفاض عدد السكان في سنة 2007 عن توقعات الإحصاء للعام نفسه بحوالي 244 ألف فرد فقط خلال الفترة 1997-2007. إن تقديرات جهاز الإحصاء كانت تفترض وجود عوامل جذب نتيجة استقرار الأوضاع في حينه، وأن يكون على الأقل صافي الهجرة صفراً، وليس سالباً كما ساد في فترة الانتفاضة، والعائدة أصلاً إلى مغادرة بعض الفلسطينيين مؤقتاً بحثاً للأمان الذي تحرمه "إسرائيل" لهذا الشعب، إضافة للأسباب الأخرى التي تستدعي شعوب الأرض للهجرة إما للدراسة أو للعمل من أجل لقمة العيش التي أصبحت همّاً، وخاصة بعد انقطاع الرواتب لفترة طويلة، والحصار الاقتصادي على غزة الذي يُعدّ جريمة إنسانية. في الوقت نفسه هناك غرابة واستهجان في اعتبار كل من يغادر الوطن من الفلسطينيين هو مهاجر ولن يعود حتى ولو كان للدراسة، بينما يتمّ احتساب أعداد جميع اليهود في الخارج، الذين يحملون هويات إسرائيلية مهما بلغت مدة إقامتهم بالخارج.

وحتى بناء على معطيات التعداد الجديدة، فإنه وبحلول عام 2020، وبافتراض معدل نمو أقل مما هو متوقع (2.5% فقط)؛ فإنه يتوقع أن يبلغ عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية حوالي 6.7 مليون فلسطيني مقابل 6.4 مليون يهودي بمعنى أنه ستصبح نسبة الفلسطينيين حوالي 51% من سكان فلسطين التاريخية (هذا بافتراض ثبات العوامل الأخرى)، وهي قريبة جداً من التوقعات السابقة، مع ملاحظة أن معطيات الوكالة اليهودية تتوقع أن يكون عدد اليهود في "إسرائيل" سنة 2020 حوالي ستة ملايين و228 ألف نسمة[32].

ويدعم ذلك دراسة معهد راند Rand Corporation، ذي الصيت الكبير في كاليفورنيا، والمعروف بأنه محافظ ويميني ومناصر لـ"إسرائيل"، إذ تتوقع انخفاض معدلات زيادة السكان الفلسطينيين من 4% في العام إلى 2.2%، وذلك بعد ربع قرن (حتى عام 2030). وتتوقع أن يصبح عدد السكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع حوالي خمسة ملايين نسمة خلال خمس سنوات، وهذا قريب جداً مما نشره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[33].

أما المحور الثاني فيتمثل في اعتبار أن العرب يشكلون فعلاً خطراً ديموغرافياً على يهودية "إسرائيل"، بالتالي الخيارات محدودة أمام السلطات الإسرائيلية للتعامل مع هذه المشكلة وأسهلها الطرد أو ما يعرف بـ"الترانسفير"، ففي مقال بقلم ميرون بنفنستي Meron Benvenisti بعنوان "الخطر الديموغرافي في لعبة الصراع"، يقول الكاتب إن المعطيات التي نشرها مكتب الإحصاء الإسرائيلي في بداية السنة، تشير إلى أن "عدد اليهود والعرب بين النهر والبحر يقترب من التعادل. وإذا خصمنا 200 ألف فلسطيني في شرقي القدس، الذين تمّ إحصاؤهم مرتين يصل عدد اليهود إلى 5.4 مليون وعدد العرب 5.2 مليون (عرب إسرائيل والمناطق)". ويتابع القول إنه "وفقاً لهذه المعطيات التي تجسد "الانقلاب الديموغرافي" سيحقق العرب الأغلبية غربي نهر الأردن بعد عام أو اثنين، وأنه كان من المفترض أن يؤدي هذا الحدث التاريخي إلى تعليق من السياسيين والمحللين الذين يقومون بتضخيم "الخطر الديموغرافي" دائماً، والذي يهدد وجود الدولة اليهودية الصهيونية وفقاً لوجهة نظرهم". وأنه بناء على ذلك فقد حسّن الانسحاب من غزة التوازن الديموغرافي، إذ طرح 1.5 مليون فلسطيني خارج المعادلة[34].

سادساً: الضغوط والإجراءات الإسرائيلية للتأثير على الحالة الديموغرافية الفلسطينية عبر الخطّ الأخضر وفي الضفة والقطاع

أصبح من المألوف في الإعلام الإسرائيلي والعالمي، المهتم بقضايا السلام، طرح قضايا تتعلق بالوضع النهائي، ويهودية "إسرائيل"، ودور الأقلية العربية في "إسرائيل"، ومحاولات طردهم ومصادرة أراضيهم أو منعهم من البناء على أرضهم، واتباع سياسة هدم البيوت بحجة غير الترخيص، إضافة إلى تهميشهم وسلخهم عن شعبهم وأمتهم العربية والإسلامية، والقيام بكافة أشكال الضغوط والإجراءات؛ للتأثير على الحالة الديموغرافية الفلسطينية عبر الخطّ الأخضر.

هذا الموضوع يبدأ من حيث انتهى ميرون بنفنستي، السابق الذكر، الذي يصور الصراع الديموغرافي بـ"الانقلاب الديموغرافي"، ويقوم في آخر مقاله بلوم المشككين في المحور الأول، والذين يتعاملون مع الفلسطينيين كأجزاء منفصلة (ضفة، غزة، عرب 48)، من خلال العبارات التالية

"يتعاملون معهم وكأنهم شعوب مختلفة، وليست جزءاً من الكتلة الإنسانية الواحدة المهدِّدة والمخيفة"[35].

هذه الأقوال توضح تجلي أهمية الصراع الديموغرافي لدى اليمين واليسار الإسرائيلي على حدٍّ سواء، مع اختلافهم في اتباع مخططات ووسائل مختلفة قديمة وحديثة لتهجير الفلسطينيين من أرضهم، وإعادة رسم الحدود المفترضة على جانبي الخطّ الأخضر؛ للتأثير على الوضع الديموغرافي. هذه الإجراءات تترافق مع طرح مواضيع لها علاقة بتوزيع السكان العرب على جانبي الخطّ الأخضر، بطريقة تؤثر على نسيجهم الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، وتؤثر على حركة السكان العرب، بهدف التضييق على أعمالهم وطموحاتهم بالعيش الكريم في أرضهم.

أما بالنسبة لمؤشر البطالة، فقد أشار التقرير الرسمي الصادر عن دائرة التشغيل إلى أن نسبة البطالة العامة في شهر آب/ أغسطس 2007، هي 7.7%، ولكن هذه النسبة ليست متساوية بين جميع الفئات، بل هي ضعف ذلك تقريباً بين فلسطينيي 48، بينما هي بين اليهود في حدود 5.5%. كما أن التقرير نفسه يقول إن هناك 34 بلدة في "إسرائيل" منكوبة بالبطالة، أي أن نسبة البطالة فيها من 9% وما فوق، ويتضح أن 32 بلدة من هذه البلدات هي فلسطينية، مقابل بلدتين يهوديتين فيهما نسبة البطالة ما بين9-10%. بينما معدل البطالة في البلدات الفلسطينية الـ 32 يتراوح ما بين 13-14%.

والحال نفسه، ولربما بدرجة أخطر، نجده في تقرير الفقر السنوي الرسمي، الصادر أيضاً في شهر أيلول/ سبتمبر 2007؛ حيث أعلنت مؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية عن تراجع طفيف جداً في نسبة الفقراء عامة، الذين بلغ عددهم في "إسرائيل" في سنة 2006، حوالي مليون و650 ألف فقير. لكن مع التعمق في التفاصيل، تظهر جريمة إنسانية أكبر، حيث يتضح أن نسبة الفقر تراجعت بشكل ملحوظ بين اليهود وارتفعت بنسب واضحة بين فلسطينيي 48. ففي حين أن نسبة الفقر العامة في "إسرائيل" هي 24.5%، فإن نسبة الفقر بين فلسطينيي 48 تصل إلى 50%. ومع أن نسبة العائلات الفلسطينية من مجمل العائلات في "إسرائيل" هي 14%، إلا أنها تشكل 45% من مجمل العائلات الفقيرة في "إسرائيل"، وهذا بارتفاع 2% عن سنة 2005. كذلك، وفي حين أن نسبة الفقر العامة بين عائلات في "إسرائيل" هي في حدود 20%، فإن نسبتها بين عائلات فلسطينيي 48 حوالي 52%.

وتظهر المأساة أيضاً في معطيات الفقر بين الأطفال، إذ تصل نسبة الفقر العامة بينهم إلى 35% ومن يرفع هذه النسبة هم أطفال فلسطينيي 48؛ فنسبة الفقر فيما بينهم تصل إلى 63%، بعد أن كانت 60% سنة 2005، أي بارتفاع 3%. وعلى الرغم من أن نسبة أطفال فلسطينيي 48 من مجمل الأطفال في "إسرائيل" هي 24%، إلا أن نسبتهم من بين مجمل الأطفال الفقراء هي 50%. بمعنى أن

فلسطينيي 48 حاضرون في الإحصائيات الإسرائيلية بأسوأ نتائجها، ولكنهم غائبون عن اعتبارات واهتمامات السياسة الإسرائيلية[36].

أفاد بحث المسح الاجتماعي الاقتصادي لفلسطينيي 48، الذي قام به بنك المعلومات في جمعية الجليل، والذي شمل عينة تمثيلية تحتوي على 3,250 أسرة فلسطينية داخل الخطّ الأخضر، بأن الفلسطينيين في "إسرائيل" يعانون من نقص حادٍّ في الأراضي عامة، وبتلك المخصصة للبناء بشكل خاص. حيث أظهرت المعطيات أن 60.6% من الأسر الفلسطينية أفادت بأنها ستحتاج لوحدة سكنية واحدة على الأقل خلال السنوات العشرة القادمة، علماً أن النسبة تصل في منطقة الجنوب إلى 72.9%، في حين أن 43.7% من هذه الأسر لن تتمكن من بناء أي وحدة سكن[37].

كما قالت كلير شورت Clare Short وزيرة التنمية البريطانية السابقة، خلال الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الأمم المتحدة، إن نظام الفصل العنصري، الذي أنشأته "إسرائيل" في الضفة الغربية وقطاع غزة أسوأ مما كان سائداً في جنوب إفريقيا، وإن "إسرائيل" دمرت فعلياً إمكانية قيام دولة فلسطينية بتصرفاتها ونشاطاتها الاستيطانية[38].

وناشد المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في منطقة النقب، دول العالم كافة والأمم المتحدة والمؤسسات الحقوقية ومنظمات حقوق الإنسان، للتدخل لدى حكومة "إسرائيل" لوقف تنفيذ مخططها، الذي يتضمن مشروعاً لهدم 3,600 بيت عربي في النقب في الفترة القريبة. وقال رئيس المجلس، إن حكومة "إسرائيل" تحاول الضغط عليهم بهذا الهدم؛ لكي يتنازلوا لها عن أراضيهم البالغة مساحتها 800 ألف دونم، ويوافقوا على ما تخططه لحياتهم ومستقبلهم رغماً عن إرادتهم[39].

كما تشير المعطيات الإسرائيلية، والتي نشرها معهد القدس للدراسات الإسرائيلية وبلدية القدس إلى أن نسبة الفقر في المدينة هي الأعلى في "إسرائيل"، حيث إن 33% من العائلات و56% من الأفراد القاصرين في القدس يعيشون تحت خطّ الفقر. وإن السكان الفلسطينيين في القدس أفقر من سكانها اليهود، إذ تعيش 62% من العائلات العربية في القدس تحت خطّ الفقر بينما تعيش 23% من العائلات اليهودية تحت هذا الخطّ، ويعيش 76% من القاصرين العرب و44% من القاصرين اليهود تحت خطّ الفقر[40].

وبناء على المصدر نفسه فإن نسبة ازدياد السكان العرب في القدس يفوق بحوالي ثلاثة أضعاف نسبة ازدياد عدد اليهود؛ حيث ازدادت نسبة العرب من 26% سنة 1967 لتصبح 34% سنة 2006، على الرغم من هجرة اليهود إليها مقابل طرد العرب منها. ويتخذ الساسة الإسرائيليون هذه النتائج لوضع كل العراقيل لدفع الفلسطينيين لمغادرة وطنهم.

وتشير النتائج الأولية للتعداد الفلسطيني سنة 2007، إلى أن محافظة القدس كانت أقل محافظة تشهد زيادة سكانية خلال الفترة 1997-2007، حيث لم تزد خلال السنوات العشرة الماضية من السكان العرب سوى بمعدل تغير كلي 11.3% فقط؛ بينما كان معدل التغير الكلي في الضفة والقطاع حوالي 30% خلال الفترة نفسها، وهذا يدلّ على حجم الهجمة الإسرائيلية الشرسة على القدس من ناحية الأرض والإنسان والمقدرات.

سابعاً: هجرة الفلسطينيين إلى الخارج ونزيف الأدمغة والكفاءات الفلسطينية

إن ما أظهرته نتائج التعداد الأولية بأن هناك نقصاً بحوالي 244 ألف مواطن عن التوقعات السابقة خلال الفترة 1997-2007 يثير العديد من التساؤلات حول أسباب هذا النقص، وعلى الرغم من أن هذا النقص لا يشكل أكثر من 6.5% من السكان، وأنه جاء في ظلّ أوضاع سياسية وأمنية متقلبة، وفي ظلّ استمرار العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، إلا أنه يستحق البحث والدراسة في أسبابه.

في الوقت نفسه لا بدّ من التنويه إلى أن الاعتماد على الفرق بين المغادرين والقادمين في فترة من الزمن لا يمثل هجرة حقيقية دائمة، بل غالباً ما تكون مؤقتة، تزول بزوال أسبابها، مع العلم أيضاً أن الفلسطينيين الذين يغادرون للخارج، غالباً ما يعودون ويستقرون في أرضهم.

ورد في تقرير للأمم المتحدة بتاريخ 2008/2/16 أن منظمات الأمم المتحدة توفر حالياً مساعدات غذائية إلى ما يزيد عن 650,790 مواطن فلسطيني في الضفة الغربية. وطبقاً للبنك الدولي، فإن هذا الاعتماد ليس مؤقتاً، وإن الاعتماد على المساعدات "يفكك البنى الاقتصادية القائمة، ويؤدي إلى هبوط سيكون من الصعب إصلاحه". وأضاف التقرير إنه في شهر كانون الثاني/ يناير من عام 2008، كان هنالك 563 حاجزاً مادياً، بما يتضمن الحواجز بأشكالها المختلفة داخل الضفة الغربية، والقيود على أعمار الفلسطينيين، الذين يُسمح لهم بالمرور عبر الحواجز، الأمر الذي أدى إلى إعاقة تدفق المواد والبضائع والعمال، مما أدى بدوره إلى ارتفاع في تكلفة المواصلات، وإعاقات لفترات طويلة مع غياب النشاط والفعالية[41].

إن التقرير يلخص، على استحياء، أسباب مغادرة الفلسطينيين للأراضي الفلسطينية، والتي تتمثل بحجم المعاناة التي يلاقيها هذا الشعب كل الوقت وفي كافة مناحي الحياة.

ففي تقرير بعنوان "المعاناة تدفع مسيحيي فلسطين للهروب من الأراضي المحتلة" يقول اليستير ليون Alistair Lyon:

> يسافر عدد كبير من المسيحيين الفلسطينيين للعيش في الخارج بعدما أصابهم اليأس من الحياة في ظلّ الاحتلال الإسرائيلي؛ مما يهدد جذورهم التاريخية. ويقول راعي الكنيسة اللوثرية في بيت لحم إن هناك مخاوف حقيقية من أن تخلو الأرض المقدسة من المسيحيين بعد 50 عاماً من الآن. ويهاجر مسيحيو بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور القريبتين منذ أكثر من قرن وتتجه الأغلبية منهم لأمريكا اللاتينية والولايات المتحدة وكندا، هرباً من الحروب والأزمات المتتالية.

ويشار في هذا السياق إلى أن نحو 50 ألف مسيحي يعيشون في الأراضي التي استولت عليها "إسرائيل" في حرب عام 1967، فيما يعيش 110 آلاف آخرين في "إسرائيل". وعلى الصعيد الاقتصادي، وبصفة عامة؛ فإن حال الفلسطينيين المسيحيين أفضل من الشرائح الأخرى من المجتمع، ولكنهم يقاسون أيضاً. أما على صعيد الاضطهاد الديني فيؤكد زعماء مسيحيون أنهم لا يعانون من ذلك سواء من الأغلبية المسلمة أو من "إسرائيل". ومن جهة أخرى يقدّر برنارد سابيلا Bernard Sabella، أستاذ الاجتماع الفلسطيني في جامعة بيت لحم، "أن ما بين 50 و70 أسرة مسيحية تغادر القدس أو الضفة الغربية سنوياً لبدء حياة جديدة في الخارج"[42].

وتشير معطيات الإحصاء إلى أن حوالي ثلث الشباب في فلسطين يفكرون بالهجرة بواقع 45% للذكور و18% للإناث؛ بسبب الوضع الاقتصادي بحسب رأي 96% من الذكور، و66% من الإناث، وعدم توفر الأمن بحسب رأي 80% من الذكور و73% من الإناث، في حين رأى 62% من الذكور أن الهجرة تعود لأسباب سياسية، مقابل 33% من الإناث[43].

من الواضح أن عدم قيام المجتمع الدولي بوضع وتنفيذ حلول عادلة تضمن حصول الشعب الفلسطيني على حقه الكامل بالعودة، واستعادة أرضه ومقدساته ومقدراته، يجعل المنطقة بأكملها لا ترى الاستقرار ولا الأمن والسلام المنشودين. حيث ما زال الفلسطينيون

ثامناً: فلسطينيو الخارج وحقّ العودة

في الخارج يعانون من سوء أوضاعهم وقلة حيلتهم، خاصة في المخيمات في الدول العربية. فها هم الفلسطينيون في العراق قد عانوا من الاضطهاد في العراق، وعلقوا على الحدود السورية والأردنية في عدة دفعات، واستمرت المعاناة حتى تمّ استقبال أعداد منهم في البرازيل، واستعداد بعض الدول العربية لاستضافة آخرين.

وفي مقال بقلم أسعد عبد الرحمن نشر في جريدة القدس بعنوان "إضاءة للأوضاع المعتمة للاجئين الفلسطينيين في لبنان" يقول:

> تعرض الشعب الفلسطيني لعملية إبادة متعددة الأشكال فقد فيها مقومات الحياة من أرض وممتلكات، وعاش اللاجئون الفلسطينيون (خاصة في المخيمات) حالة تمزق لم يعشها شعب آخر، دون أن يعرفوا ماذا سيحدث لهم أو متى ستنتهي معاناتهم، بل إن العالم لطالما اعتبر وجودهم العائق الأكبر أمام أي تسوية محتملة؛ فظهرت مشاريع توطين بلغ عددها 243 رفضها اللاجئون كلها، معلنين تمسكهم بحقهم في العودة مهما طال الزمن.

ويتابع قوله "وحديثاً في مخيم نهر البارد، قتل أكثر من 200 شخص، وجرح المئات، ونزح 35,000 لاجئ خلال معارك الجيش اللبناني و"فتح الإسلام"، التي خلفت دماراً كبيراً في المخيم"[44].

ويذكر عبد المنعم فؤاد في تقرير له أن المعطيات الإحصائية للمسح الاجتماعي الاقتصادي حول فلسطينيي 48، الذي قام به بنك المعلومات في جمعية الجليل، والذي شمل عينة تمثيلية ضمت 3,250 أسرة فلسطينية حول الذين كانوا قد هجروا عام النكبة أو قبله، أظهرت أن نسبة الفلسطينيين من الداخل الذين أفادوا بأنهم مُهجّرون من ديارهم الأصلية بلغت 15.1%. وتبين أن أعلى نسبة للمُهجّرين ظهرت في منطقة الجنوب حيث بلغت 77.2% بعد عام 1967. أما نسبة الفلسطينيين الذين أفادوا بأنهم مهجرون في منطقة الوسط فقد بلغت 20.5% وفي منطقة الشمال 12.8%. وقد تبين أن معظم مهجري الشمال والوسط قد تمّ تهجيرهم من قبل المؤسسات الصهيونية إبّان إقامة الدولة. كما تبين أن المُهجّرين كانوا قد وُطِّنوا عنوة إما في تجمعات سكانية عربية قائمة، أو في تجمعات عربية أقيمت لهذا الهدف، أو على أطراف المدن المختلطة، والتي يعدّ حوالي 28% من سكانها من المُهجّرين[45].

وبيّن استطلاع لرأي الفلسطينيين في أراضي 1948، أجراه مركز مدى الكرمل، أنّهم بغالبيتهم العظمى ينظرون إلى حلّ مسألة اللاجئين وفق أسس العدل، لا من منطلقات ميزان القوة. وقال 70% من المُستطلعة آراؤهم إن الحدّ الأدنى المقبول لديهم كحلّ لقضية اللاجئين هو إعطاؤهم الحقّ بالعودة إلى داخل "إسرائيل"، أو منحهم الاختيار بين العودة والتعويض. وقال 75% منهم إن مسؤولية حلّ هذه القضية تقع على "إسرائيل". كما أعلن 86% منهم أن "إسرائيل" هي الجهة المسؤولة عن تعويض اللاجئين. وقال 51% منهم إن حلّ قضية المُهجّرين في وطنهم يجب أن يتحقق بعودتهم إلى قراهم الأصلية. فيما دعا 81% منهم القيادات العربية في "إسرائيل" إلى أن تجعل من قضية المُهجّرين موضوعاً رئيسياً. إلى ذلك فقد رأى 57% من المستطلعين، أن حلّ القضية الفلسطينية ينبغي أن يشمل حلاً لقضية المُهجّرين[46].

أنشطة فلسطينيي الخارج لدعم حق العودة:

على الرغم من المعاناة القاسية للاجئين الفلسطينيين طوال الستين عاماً الماضية، وعلى الرغم من ولادة أجيال جديدة بعيدة عن أرض الوطن؛ إلا أن حركة دعم حق العودة شهدت أنشطة واسعة ومنظمة ومتزايدة في السنوات الماضية، لتثبت أن الفلسطينيين صاروا أكثر تمسكاً وإصراراً على حقهم الطبيعي والمقدس وغير القابل للمساومة. وقد أظهر الفلسطينيون تمسكهم بهذا الحقّ، بغضِّ النظر عن التفاوت في المستوى الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشه اللاجئ الفلسطيني في بلدان اللجوء المختلفة، وهو ما عبرت عنه أنشطة اللاجئين الفلسطينيين في أوروبا وأمريكا وفي مختلف أماكن اللجوء الفلسطيني.

شهدت سنة 2007 جملة من الأنشطة التي قام بها اللاجئون الفلسطينيون لدعم حقّ العودة؛ فقد نظمت مؤسسة دار الجنوب النمساوية، في العاصمة النمساوية فيينا، في 25-2007/3/26 مؤتمراً تحت عنوان "جسور إلى فلسطين"، وقد أكد المؤتمر على وحدة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، ودعا إلى إنهاء الاحتلال، وعودة اللاجئين الفلسطينيين، وتطبيق قرارات الأمم المتحدة.

وإذا كان البعض قد اعتقد أن الفلسطيني سينسى وطنه إذا ما توفرت له سبل العيش المريحة، وسيندمج في المجتمع الذي يعيش فيه، فإن فلسطينيي أوروبا أثبتوا عكس ذلك؛ فقد عقدت الجالية الفلسطينية في أوروبا مؤتمرها الخامس لفلسطينيي أوروبا، في مدينة روتردام الهولندية في 2007/5/5 تحت عنوان "رغم البعد والآلام ... شعب واحد وحق ثابت"، بمشاركة هائلة من نحو خمسة آلاف مشارك. وأظهر المؤتمر أن البُعد عن الوطن لا يمكن أن يُنسي اللاجئ الفلسطيني حقه في العودة لفلسطين، كما أثبت قدرته على جمع مختلف ألوان الطيف السياسي والديني الفلسطيني وراء هذا الحقّ الثابت؛ فقد شارك في أعمال المؤتمر الكثير من المؤسسات والجمعيات والاتحادات والروابط الفلسطينية من شتى أنحاء القارة الأوروبية، بالإضافة إلى مشاركة الجاليات العربية والإسلامية المتضامنة مع القضية الفلسطينية في أوروبا، منادين بوحدة الشعب ووحدة مصيره، وداعين إلى الالتفاف وراء حقّ العودة.

ولم يكن اللاجئون الفلسطينيون في أمريكا أقل حماساً في الدفاع عن حقّ العودة؛ فبمناسبة مرور 59 عاماً على نكبة فلسطين عقد تحالف حقّ العودة في الولايات المتحدة الأمريكية مؤتمره الخامس في ولاية كاليفورنيا، في الفترة 25-2007/5/27، كما نظم هذا المؤتمر العديد من ورش العمل؛ للخروج بقرارات عملية للدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، كما استذكر مشاهد معاناة الخروج من فلسطين وذلك عبر الاستماع إلى شهادات بعض الناجين من مجازر الاحتلال الإسرائيلي. وفي الفترة نفسها (25-2007/5/27) انعقد مؤتمر تأسيسي للجاليات الفلسطينية في مدينة برشلونة في إسبانيا برعاية فاروق قدومي، وبحضور 250 مندوباً من ممثلي الجاليات الفلسطينية في 17 دولة

أوروبية. وقد أكدّ المؤتمر على إعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، والتحضير لعقد مجلس وطني تشارك فيه كافة الفصائل الوطنية والإسلامية.

وفي 16-2007/10/18 عقد المجتمع الأهلي الفلسطيني في قبرص مؤتمراً لجمعيات المجتمع الأهلي تحت عنوان "نحو بناء استراتيجية موحدة للمجتمع المدني الفلسطيني"، وهدف المؤتمر إلى توحيد جهود جمعيات المجتمع المدني للدفاع عن الحق الفلسطيني.

أما في لبنان فقد عقدت المنظمة الفلسطينية لحقّ العودة ثابت، في 2007/10/25، مؤتمرها الأول بعنوان "اللاجئون الفلسطينيون في لبنان – الواقع وآفاق المستقبل". فيما نظم مركز دراسات الشرق الأوسط في العاصمة الأردنية عمّان في 2007/12/10 مؤتمراً تناول فيه حقّ العودة في الفكر السياسي خلال سنة 2007، والمشاريع السياسية التي تهدد بإلغاء حقّ العودة، والنضال الفلسطيني لحماية حقّ العودة وتطبيقه خلال الفترة 2000-2007.

ومن المهم الإشارة إلى أن الأنشطة والمؤتمرات التي سلطت الضوء على حق العودة، لم تقتصر على الفلسطينيين في الخارج؛ إذ قام فلسطينيو الداخل بعقد العديد من المؤتمرات والفعاليات المماثلة. فقد عُقد في مدينة عكا في 29-2007/11/30 "المؤتمر الثالث لحق العودة والسلام العادل"، وعقد في مدينة الناصرة في 2007/5/13 مؤتمر "النكبة في عامها الستين"، كما عُقد في مدينة غزة في10/31-2007/11/1 "المؤتمر الفكري والسياسي الثاني للدفاع عن حق العودة".

إن المراقب للوضع الفلسطيني في العالم يلاحظ أن قضية حقّ العودة متجذرة في الوجدان الفلسطيني، وأن الخلافات الفلسطينية الداخلية تذوب أمام المطالبة بهذا الحقّ، لتتوحد في سبيل مواجهة كافة المشاريع التي تهدف لإسقاط حقّ العودة.

خاتمة

تشكل القضية الفلسطينية المحور الأساسي لجميع مشاكل منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، والمشاكل والصراعات الدولية بشكل عام. وما دام المجتمع الدولي غير قادر على تنفيذ حلول عادلة تضمن حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة، بما فيها حقه الكامل بالعودة، وسيادته الكاملة عليها دون مماطلة؛ فإن المنطقة بأكملها لن تستقر، ولن يحلّ السلام دون عودة جميع اللاجئين إلى ديارهم وديار آبائهم وأجدادهم التي هجروا منها. بالتالي، يمكن القول إن حلّ قضايا الشرق الأوسط، بل ومعظم قضايا العالم، لا بدّ أن يبدأ بحلّ القضية الفلسطينية، والذي لا يتمّ دون عودة اللاجئين إلى وطنهم.

هوامش الفصل السابع

[1] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **فلسطين في أرقام 2007** (رام الله، فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008)، ص 11، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/arabic_final2.pdf

[2] **المرجع نفسه**.

[3] **المرجع نفسه**.

[4] **المرجع نفسه**.

[5] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "8"** (رام الله، فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تشرين الثاني/ نوفمبر 2007).

[6] انظر: وكالة وفا، 2008/5/14.

[7] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **المسح الفلسطيني لصحة الأسرة – 2006: التقرير النهائي** (رام الله، فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2007)، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1416.pdf

[8] انظر: http://www.pcbs.gov.ps

[9] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي – 1999**، (رام الله، فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000)، ص 146؛ وانظر أيضاً: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **المسح الفلسطيني لصحة الأسرة – 2006: التقرير النهائي**.

[10] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "8"**.

[11] منظمة التحرير الفلسطينية، المكتب المركزي للإحصاء والمصادر الطبيعية، المجموعة الإحصائية الفلسطينية، دمشق، العدد 9، 1994/1993.

[12] http://www.un.org/unrwa/arabic/Refugees/pdf/TABLE1.PDF

[13] Ibid.

[14] موقع الجالية الفلسطينية، انظر:
http://www.aljalia.org/index.php?action=show&type=news&id=3500

[15] نبيل السهلي، "57 عاماً على نكبة الفلسطينيين الكبرى: النكبة والتحول الديموغرافي الفلسطيني (1948–2005)،" مركز الشرق العربي، لندن، 2005/5/26، انظر: http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-1.htm

[16] **الغد**، 2007/2/21.

[17] نقولا ناصر، "السياق السياسي لتهجير الجالية الفلسطينية في العراق،" **الخليج**، 2007/12/17؛ ورويترز، 2007/2/15، انظر:
http://ara.today.reuters.com/news/newsArticle.aspx?type=topnews&storyID=2007-02-15T143849Z_01_EGO552600_RTRIDST_0_OEGTP-PALES-REFUGE-IRAQ-SM6.XML

[18] **الدستور**، 2008/4/8.

[19] **الحياة الجديدة**، 2008/3/23.

[20] الجزيرة نت، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B7B82CCB-14E3-4809-9F96-864706BC563B.htm#L2

[21] الجدول من تجميع الباحث، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، المؤتمر الصحفي لإعلان النتائج الأولية للتعداد (السكان، المباني، المساكن، والمنشآت)، رام الله، فلسطين، شباط/ فبراير 2008؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **المسح الفلسطيني لصحة الأسرة – 2006: التقرير النهائي**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2006** (رام الله، فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2006)؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "8"**.

[22] انظر: محسن صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006**، ص 276.

[23] انظر: محسن صالح وبشير نافع (محرران)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006)؛ ومحسن صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006**.

24 وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، الأونروا بالأرقام، 2007/12/31، في: http://www.un.org/unrwa/arabic/PublicStat/pdf/uif-16.pdf

25 انظر: المرجع نفسه؛ وانظر: http://www.un.org/unrwa/arabic/Refugees/pdf/TABLE1.PDF

26 BADIL Resource Center, *Survey of Palestinian Refugees and Internally Displaced Persons 2006-2007* (Bethlehem, Palestine: BADIL Resource Center, June 2007), see: http://www.badil.org/Publications/Books/Books.htm

27 بناء على نتائج: **المسح الفلسطيني لصحة الأسرة – 2006: التقرير النهائي.**

28 انظر: محسن صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006**.

29 **الأخبار**، بيروت، 2007/2/22.

30 See: "Arab Population in the West Bank and Gaza: The Million and a Half Person Gap," American – Israel Demographic Research Group (AIDRG), published by the Begin – Sadat for Strategic Studies in Israel, 10/1/2005, in: www.padernographics.com

31 يورام أتينغر، "تضخيم منهجي وأخطاء متراكمة،" ترجمة المشهد الإسرائيلي، 2008/2/25، في: http://almash-had.madarcenter.org/almash-had/viewarticle.asp?articalid=3799

32 **ملحق المشهد الإسرائيلي**، 2008/2/5.

33 The Rand Palestinian State Study Team, *Building a Successful Palestinian State* (USA: Rand Corporation, 2005), p. 87.

34 Meron Benvenisti, "A Demographic Threat on the Wane," *Haaretz*, 19/2/2008, see: http://www.haaretz.com/hasen/spages/955564.html

35 **القدس**، 2008/2/20.

36 برهوم جرايسي، "الغائب في الإحصائيات الإسرائيلية،" **الغد**، 2008/9/17.

37 عرب 48، 2008/4/3.

38 **الحياة الجديدة**، 2007/8/31.

39 **الشرق الأوسط**، 2007/10/11.

40 *Haaretz*, 17/1/2008.

41 دراسة للأمم المتحدة حول الاحتياجات المتزايدة للفلسطينيين في ظل تناقص حريات المرور، **القدس**، 2008/2/16، انظر: http://www.alquds.com/print/7020

42 رويترز، 2007/3/12.

43 **الحياة الجديدة**، 2007/8/13.

44 أسعد عبد الرحمن، "إضاءة للأوضاع المعتمة للاجئين الفلسطينيين في لبنان!،" **القدس**، 2008/1/23، انظر: http://www.alquds.com/node/2031

45 صوت الحقّ والحرية، 2007/4/26.

46 **الحياة**، 2007/4/25.

The Palestinian Strategic Report 2007

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، والذي يصدر للعام الثالث على التوالي. وهو تقرير سنوي يهدف إلى متابعة الشأن الفلسطيني بالرصد والاستقراء والتحليل. ويغطي التقرير الأوضاع السياسية الداخلية، والجوانب المتعلقة بالأرض والمقدسات والاقتصاد والمؤشرات السكانية الفلسطينية، والوضع الإسرائيلي، وعلاقات التسوية والصراع مع "إسرائيل"، ويعالج المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية.

يتميز التقرير بأن معلوماته محدّثة حتى نهاية 2007، وأنه قد قام بإعداده نخبة متميّزة من الأساتذة المتخصصين.

وعلى الرغم من حالة الانقسام المؤسفة التي تشهدها الساحة الفلسطينية، وعلى الرغم من سخونة العديد من المواضيع وحساسيتها، فإن مركز الزيتونة حرص على الالتزام بخطّه في إصدار الدراسات والأبحاث الرصينة، وفق أفضل المعايير العلمية والمهنية. ويأمل المركز أن يكون هذا التقرير إضافة جادّة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن صالح

ISBN 978-9953-500-25-6
9 789953 500256

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 5034-14 بيروت - لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net